الاجابة النموذجية

سؤال: اختر واحد من الأسئلة ؟ 6نقا ط

1-فرق بين العمل التجاري و العمل المدني ؟

أولاً: معايير التمييز (كيف نفرق بينهما؟)

1- اعتمد الفقهاء عدة معايير لتحديد طبيعة العمل، ومن أهمها:

2- معيار المضاربة (الربح): العمل التجاري هو الذي يهدف القائم به إلى تحقيق ربح مادي. أما العمل المدني فقد يخلو من هذا القصد (مثل الأعمال الخيرية أو الزراعة البسيطة).

3- معيار التداول: يعتبر العمل تجارياً إذا ساهم في حركة السلع والثروات من المنتج إلى المستهلك. أما السلعة في يد المستهلك الأخير فتعتبر في حالة ركود، وبالتالي يكون التصرف فيها مدنياً.

4- معيار المقاولة (المشروع): العمل يكون تجارياً إذا مورس في إطار تنظيم مهني مستمر (مقاولة)، بينما العمل المنفرد (غير المتكرر) غالباً ما يُصنف كمدني (إلا في استثناءات مثل شراء المنقولات لبيعها)

2-فيما تتمثل أنواع الأعمال التجارية مع شرح مبسط ؟ مدعما بالمواد القانونية 6نقاط

النوع الاول :اعمال التجارية موضوعية بصفة مطلقة أي حسب الشكل وتعتبر بأنها تخضع الأحكام القانون التجاري حتى لو قام بها شخص غير تاجر تطبق عليه المادة رقم 3'كل أعمال تتخذ شكل السفجتة أو عقد الشركة تجارية أو وكالات ومكاتب أعمال مهما كان هدفها أو عمليات متعلقة بالمحل التجاري والعقود الواردة عند التجارة البحرية أو الجوية .

النوع الثاني : أعمال التجارية موضوعية بصفة نسبية حسب الموضوع :مثل الأعمال التجاريةالمنفردة (الشراء من أجل اللبيع).المادة 4 ' هي أعمال مدنية في أصلها . لكن تعد تجارية فقط إذا صدرت عن تاجر وبمناسبة ممارسته لتجارته '

النوع الثالث : أعمال التجارية المختلطة (بالتبعية): لديها وشق مدني وشق تجاري والاساس المنطقي تعمل على نظاميين حسب صفة كل طرف . المادة 4من قانون التجاري 'هي الاعمال التي تكون تجارية بالنسبة لأحد الأطراف ومدنية بالنسبة للطرف الاخر '

سؤال الثاني :ضع صحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد؟6نقاط

1- وفق المادة 4 من القانون التجاري "الإعمال التي يقوم بها التاجر لا تتعلق بممارسته لتجارة أو عند الحاجة"

خطا:الأعمال تتعلق بممارسته لتجارة وعند الحاجة .

2- اعترف القانون الجزائري بصلاحية إن الشركة تكتسب الشخصية الذاتية.

خطأ: تكتسب الشخصية المعنوية

3- قانون الأستثمار يهدف إلى حماية المستهلك .
خطأ: حماية المستثمر ودعم الأقتصاد
4- القانون الجنائي للأعمال وهو قانون ينظم الأفعال المشروعة التي ترتكب عند مباشرة الإعمال بهدف عدم إلحاق الضرر
خطأ : ينظم الأفعال الغير المشروعة بهدف عدم إلحاق الضرر.
5- تعد مرحلة إدراج الفكرة :هي أول مرحلة في تأسيس مؤسسة ناشئة صحيحة
6- البيئة الخارجية للتجارة مرتبطة بالموظفين والإدارة والموارد المالية .
خطأ :البيئة الداخلية لتجارة التي مرتبطة بالموظفين والادارة .

.

السؤال الثالث: حلل وناقش ؟ 8نقاط

على الرغم من تنوّع الشركات التجارية، إلا أنّ شركات الأشخاص تتميّز بخضوعها لاعتبار شخصي يطغى على عنصر رأس المال.

حلّل النظام القانوني لشركات الأشخاص، مبرزًا أثر الاعتبار الشخصي على تكوينها واستمرارها، ونظام إدارتها، وحدود مسؤولية الشركاء .

تعد الشركات التجارية الأداة القانونية الأهم لتجميع الجهود والأموال لتحقيق الربح، إلا أن المشرّع لم يضع لها قالباً موحداً، بل نوعها تبعاً لطبيعة الروابط بين الشركاء. وفي مقدمة هذه الأنواع تأتي "شركات الأشخاص"، التي تُمثل النموذج القانوني القائم على الثقة المتبادلة والاعتبار الشخصي.

فيما يتمثل دور الشركات الاشخاص في تكوين واستمرار ونظام إدارة الشركات التجارية ؟

سمي الصنف الأول من الشركات التجارية بشركات الأشخاص لما الأشخاص الشركاء فيها من أهمية سواء عند تكوين، خلال حياة، أو عند انقضاء الشركة: هذه الشركات تعتمد كثيرا على شخصية الشركاء فيها، لها قيمة عالية و هم بعدد قليل، يعرفون بعضهم، و تعاقد كل واحد منهم مع الأخر على أساس سمعته و ملاءته و خبرته في التجارة: في هذا النوع من الشركات يطغى الاعتبار الشخصي.

هذا ما يجعل شخصية الشركاء في إنشاء و تكوين الشركة، و في إدارتها و تسيير أمورها، كما ما يصيب الشركاء من إفلاس أو وفاة يؤثر بشكل مباشر في الشركة، فتنقضي هي أيضا.لهذا يوجد هناك ربط بين الادارة التضامنية والشركة الأشخاص . فالمسؤولية متكاملة .

كما جاء في المادة 553: تعود إدارة الشركة لكافة الشركاء، ما لم يشترط في القانون الأساسي على خلاف ذلك. ويجوز أن يعين في القانون المشار إليه، مدير أو أكثر من الشركاء أو غير الشركاء، أو ينص على هذا التعيين بموجب عقد الحق» .

تترك المادة أعاله حيزا كبيرا لحرية الشركاء في تعيين مدير أو مدراء الشركة، من بين الشركاء أو من الغير، في القانون الأساسي للشركة أو في عقد الحق؛ في غياب هذا الاتفاق، فإن لكل شريك صفة المدير وبالتالي، كما سنرى، سلطاته أيضا: على ذلك، يمكن كل واحد من الشركاء أن يُلزم الشركة تجاه الغير. إذا كان المدير من بين الشركاء في الشركة، فمن الطبيعي أن يُفرض عليه اكتساب صفة التاجر، ليس لأنه مدير، بل لأنه شريك؛ لكن إن لم يكن المدير من الشركاء، فلا يشترط أن يكون تاجرا؛ لكن مهما كان الحال، يجب أن يكون المدير كامل الأهلية، سواء كان شريكا أم لا: وهذا يشكل خروجا عن القواعد العامة في الوكالة التي تقرر أنه ال يلزم أن يكون الوكيل كامل الأهلية للتصرف الذي يبرمه طالما أن آثار هذا التصرف تنصرف إلى الموكل.

1- كيفية الإدارة:

حسب المادة 554:" يجوز للمدير، في العالقات بين الشركاء، وعند عدم تحديد سلطاته في القانون الأساسي، أن يقوم بكافة أعمال الإدارة لصالح الشركة. وعند تعدد المديرين، يتمتع كل واحد منهم منفردا بالسلطات المنصوص عليها في الفقرة المتقدمة، ويحق لكل واحد منهم أن يعارض في كل عملية قبل إبرامها".

تترك المادة أعلاه أيضا مساحة واسعة لإرادة الشركاء في تنظيم إدارة الشركة، مهما كانت صفة المدير او المديرين: فقد ينص القانون الأساسي للشركة على وجوب استشارة الشركاء والحصول على موافقتهم لاتخاذ بعض أعمال الإدارة: في حالة مخالفة المدير لهذا المقتضى الاتفاقي، كان مسؤولا عن الضرر الذي تُسببه مخالفته؛ غير أن تحديد الصلاحيات هذا، أو تعليقها على الموافقة المسبقة للشركاء لا يكون حجة على الغير حسن في مواجهة الشركاء، يمكن للمدير أن يقوم بكافة أعمال الإدارة؛ وعمل الإدارة بمفهوم قانون الشركات أوسع من عمل الإدارة المعروف عموما مقابل أعمال التصرف. فقد يشتمل عمل القائم بإدارة شركة على أعمال تصرف. إذا نص على ذلك القانون الأساسي للشركة أو عقد لاحق. فإن تعدد المديرون كان لكل واحد منهم نفس هذه الحق، مع حق الشركاء في الاعتراض على تصرفاته، ومقاضاته إن لزم الأمر في حالة تقديرهم أن تسييره كان سيئا بسوء نية منه، أو مس وأضر بالشركة

من التحليل يتضح أن شركات الأشخاص ليست مجرد إطار مالي، بل إطار قانوني يعتمد على شخصية الشركاء وثقتهم المتبادلة. الاعتبار الشخصي يفرض نمط إدارة محدد ويضع مسؤولية كبيرة على الشركاء، كما يؤثر على استمرارية الشركة والتزاماتها تجاه الغير، ما يميزها بشكل واضح عن شركات الأموال حيث يُطغى عنصر رأس المال

في الاخير يمكننا القول ان الشركات الأشخاص تمثل نموذجًا يطغى فيه الاعتبار الشخصي على رأس المال، ما يوضح أن علاقة الشركاء بعضها ببعض ليست مجرد علاقة مالية بل علاقة ثقة متبادلة. هذا الاعتبار

الشخصي ينعكس بشكل مباشر على نظام الإدارة، مسؤولية الشركاء، وحتى استمرارية الشركة. يمكن القول إن شركات الأشخاص تبرز الجانب الإنساني والتعاقدي في القانون التجاري أكثر من الجانب المالي .